2003uuuu-0006a-E

سؤال نيابي

على أثر قيام السلطات السورية خلال شهر كانون الأول عام ٢٠٠٠ . بالإفراج عن ٥٤ شخصاً لبنانيين وفلسطينيين مقيمين في لبنان ، تحرك أهالي المعتقلين والمفقودين ونظموا الاعتصامات مطالبين بالإفراج عن ذويهم الذين ما زالوا على قيد الحياة مبرزين إثباتات على ذلك .

- تحت ضغط الأهالي ، وبناء لقرار مجلس الوزراء المتخذ بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٠ شكّل رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري ، بموجب قرار صادر بتاريخ ٢٠٠١/١/٥ ، هيئة رسمية لتلقي شكاوى أهالي المفقودين برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية السيد فؤاد السعد . وقد كلفت هذه الهيئة " تلقي طلبات المواطنين الراغبين في المراجعة بشأن ذويهم الذين يعتبرون أنهم ما زالوا على قيد الحياة ، على أن تدرسها وترفع تقريراًإلى مجلس الوزراء في مهلة ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ".
- انتهت مدة عمل الهيئة ، فمدد لها ستة أشهر أخرى بموجب قرار صدر بتاريخ ٢٠٠١/٦/٩ ، تبعه بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٧ قرار تمديد ثان .
- انتهت في السابع من شهر حزيران ٢٠٠٢ المهلة الممددة الثانية للهيئة ، وحتى تاريخه لم ترفع تقريرها ، كما أنه لم يتم التمديد لها ، علماً أنها لم تجتمع منذ فترة طويلة . وأنه حسب المعلومات المتوفرة لدينا ، فقد أنهت هذه اللجنة أعمالها وتحقيقاتها ، ويؤكد ذلك ما جاء في الكلمة التي ألقاها ممثل نقابة المحامين في بيروت الدكتور عبد السلام شعيب ، بمناسبة الذكرى ال ٥٤ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وذلك بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٢ في نقابة المحامين : " تلقيت عشرات الاتصالات من الأمهات وذوي المفقودين . إنّ هؤلاء البؤساء الذين فقدوا أحباءهم قدموا إلى هيئة تلقي الشكاوى جميع الأدلة والبراهين على وجود ذويهم في أماكن معينة. سجلناها بكل أمانة . ولا نزال ننتظر اليوم التقرير النهائي الذي يضعه رئيس الهيئة. وإذا لم يضع التقرير النهائي ، فبصفتي ممثل نقابة المحامين في الهيئة ، سأرسل تقريراً عن كل ماجرى . إنّ هذه القضية إنسانيةوليست سياسية على

2003 uuuu-0006b-2

الإطلاق . في إسرائيل وفي غير إسرائيل ثمة موقوفون وعلى الحكومة أن تحتني بهذا الموضوع " .

بناء عليه ،

نسأل الحكومة :

١) لماذا لم تصدر هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين تقريرها ، ولم ترفعه إلى مجلس الوزراء حتى تاريخه ، علماً أنه انقضى عامان على قرار تشكيلها وبدء عملها ؟

٢) لماذا تغاضت الحكومة وما تزال ، وبعد مضيّ ستة أشهر على انتهاء مدة عمل هذه الهيئة ، عن مطالبتها بالتقرير اللازم معتمدة في هذا الملف سياسة الهروب واللفلفة ؟